جوانب من الحياة العلمية في مكة المكرمة من خلال بعض الوثائق العثمانية

الدكتور سهيل صابان*

* بكالوريوس أصول الدين من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٦هـ.
- ماجستير من قسم الثقافة الإسلامية بكلية الشريعة بالجامعة نفسها، ١٤٠٩هـ
- دكتوراه من القسم والجامعة نفسها .
- يعمل الآن أستاذاً في قسم التاريخ - كلية الآداب بجامعة الملك سعود.

سبق أن نشر الباحث مقالاً[١] عن الحياة العلمية في الحجاز، من واقع بعض الوثائق العثمانية. وكان ذلك المقال تمهيداً لبيان أهمية الموضوع، وسرداً لملخصات الوثائق المتعلقة بالحياة العلمية في الحجاز. ثم نشر كتاباً فيه[٢]؛ ضمنه ترجمة مئة وثماني وثائق عثمانية. وعلى الرغم من مرور سبع سنوات على نشر المقال وخمس سنوات على نشر الكتاب المذكور، فإن الباحث كان يتابع الوثائق الأخرى غير المنشورة في الأرشيف العثماني؛ بغية إكمال الموضوع. وكلما سافر الباحث إلى إستانبول، وبحث في الأرشيف

---

(١) بعنوان: جوانب من الحياة العلمية في الحجاز من خلال بعض الوثائق العثمانية (١٠٣٩ - ١٣٣٦هـ/١٧٢٦-١٩١٦م) ·- **مجلة الدرعية** (الرياض)·- ع١، س ١ (المحرم ١٤١٩هـ) ·- ص ١٧١-١٩١ .

(٢) بعنوان: **نصوص عثمانية عن الأوضاع الثقافية في الحجاز: الأوقاف - المدارس - المكتبات**·- الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ١٤٢٢هـ.

العثماني، وجد وثيقة أو أكثر من الوثائق الخاصة بالأوضاع الثقافية في الحجاز في العهد العثماني؛ فصورها ووضعها على جنب إلى حين التمكن من نشرها. فلما أبلغ بتخصيص مجلة الدرعية عدداً خاصاً بمكة المكرمة، بمناسبة اختيارها عاصمة للثقافة الإسلامية، قام بترجمة تلك الوثائق العثمانية؛ لنشرها، ومن ثم تقديم الفائدة للباحثين عن الحياة العلمية لمكة المكرمة.

محتوى الوثائق :

تتناول الوثائق موضوعات عدة خاصة بالحياة العلمية في مكة المكرمة على النحو الآتي:

١ - تخصيص غرفة لأحد الطلبة في إحدى مدارس مكة المكرمة.

٢ - مصروفات تجديد مدرسة داود باشا وشهيد علي باشا في مكة المكرمة.

٣ - إخراج طالب يمني من منزل للوقف بمكة المكرمة.

٤ - الراتب المخصص لمدرس بالمدرسة الداودية بمكة المكرمة.

٥ - تخصيص غرفة لأحد طلبة العلم الشرعي بمكة المكرمة.

٦ - تأثر الكتب في مكتبة الحرم الشريف بالسيل.

٧ - تعيين بواب للمكتبة المجيدية بمكة المكرمة.

٨ - تخصيص بعض الأموال للمدرسة الصولتية بمكة المكرمة.

* * *

ترجمة الوثائق حسب التسلسل التاريخي لصدورها

الوثيقة الأولى(١) : تخصيص غرفة لأحد الطلبة في إحدى مدارس مكة المكرمة.

إلى والي جدة

إن إبراهيم أفندي - من مجاوري مكة المكرمة - قد قدم إلى إستانبول؛ لقضاء مصلحة، وسوف يرجع إلى جدة، وبما أنه يرغب في التحصيل العلمي، فقد طلب في المعروض الذي قدمه، تخصيص غرفة له في إحدى المدارس الموجودة هناك [أي مكة المكرمة] وإذا كان ذلك ممكناً بموجب الأصول، فالمرجو تحقيق رغبته؛ حتى يتم جلب دعوات الخير لجناب الخليفة.

الوثيقة الثانية(٢): مصروفات تجديد المدرسة السليمانية ومدرسة داود باشا ومدرسة شهيد علي باشا في مكة المكرمة.

سني الهمم صاحب الدولة والعناية والعطوفة جناب سيدي:

إن القيام بالتجديد اللازم لمدرسة السلطان سليمان خان - طاب ثراه -، ومدرسة المتوفى داود باشا ومدرسة شهيد علي باشا الواقعة في مكة المكرمة، بمعرفة مدير مكة المكرمة، من مقتضيات الأمر السلطاني، وبناءً على تحويل ثلاثين ألف قرش من مصر؛ لمصروفاتها، فقد تم ترميمها بالكامل، وباتت في حكم مدارس جديدة. وفي ختام عملية الترميم فقد بلغت المصروفات جميعها ستة وأربعين ألفاً ومئتين وخمسين قرشاً. وبعد طرح مبلغ ستة آلاف وخمسمائة وعشرين قرشاً فرق

---

(١) تاريخ هذه الوثيقة ١٣ شوال ١٢٦٤هـ. الأرشيف العثماني، تصنيف ١٤٧/٦٦ .A.MKT

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف ٦٠٨٥ .I.DAH

الريال من مبلغ ثلاثين ألف قرش المذكور، فإن مبلغ تسعة آلاف وستمائة وستة وثمانين قرشاً حسب من ميزانية عام تسعة وخمسين [بعد ألف ومائتين] ؛ وبناءً على أن رواتب الوظائف الجديدة للخدمة الكرام في مكة المكرمة وكذلك رواتب المديرية قد حسب من زيادة فرق الريال من المبالغ الواردة إلى خزينة المدينة المنورة، كما سبق أن أفاد بذلك والي جدة المتوفى عثمان باشا بمعروض سبق أن قدمه بخصوص توفير مصروفات الترميمات المذكورة. وكما اتضح من الحاشية المدونة في هذا الصدد، فإن وارد المصروف المذكور ومصروفه بدءاً من بداية وظيفة الوالي المذكور وحتى عام واحد وستين [بعد ألف ومائتين]، وصرة المشار إليه القديمة ومرتباته الجديدة وبحسب اتباع نظام الزيادة الحاصلة من فرق الريال، وبناءً على ما تقتضيه المصلحة من رؤية الحساب المذكور، فإن مبلغ تسعة آلاف وستمائة وكذا قروش قد تم إيراده من تلك الزيادة. ومع طرح ستة آلاف وخمسمائة وعشرين قرشاً، تبين أن مصروفات الترميم لمدرسة السلطان سليمان قد بلغت تسعة آلاف قروش وستمائة وتسعة وعشرين قرشاً ونصف، كما بلغت مصروفات ترميم مدرسة داود باشا خمسة عشر ألفاً ومائة وأربعة وثمانين قرشاً، وبلغت مصروفات ترميم مدرسة الشهيد محمد باشا خمسة آلاف ومائة وستة وثمانين قرشاً ونصف، تحسب تلك المبالغ من حسابات الأوقاف الشريفة لعام ألف ومائتين وستين، كل واحدة على حدة؛ ولأجل الاطلاع على تقرير عطوفة ناظر الأوقاف الهمايونية الجليلة، المتضمن طلب الإذن بأن تضم الحسابات المذكورة لتلك المصروفات، فقد تم تقديمه بطيه على جنابكم. فإذا صدرت الموافقة السلطانية على ذلك، فسوف يتم تحويل ذلك إلى الناظر المشار إليه.

٤ ربيع الثاني ٦٢ (١٢هـ).

[الحاشية]

تم اطلاع جناب السلطان على مذكرة صدارتكم الجليلة، كما اطلع على التقرير. وقد صدرت موافقته الجليلة على مضمونه. كما أمر بإرسال التقرير إلى الناظر المشار إليه. وقد أعيد التقرير إليكم بطيه. والأمر والفرمان لحضرة من له اللطف والإحسان.

٧ ربيع الثاني ٦٢ (١٢هـ).

الوثيقة الثالثة(١) : إخراج طالب يمني من منزل للوقف بمكة المكرمة.

يعرض الداعي لكم بالخير:

إنني من مجاوري مكة المكرمة. يمني الأصل. أشتغل بتحصيل العلم الشريف، ومن سكان باب إبراهيم. وقد كنت ساكناً من القديم في منزل وقفي بجوار رباط اليمن سليمان [هكذا] ؛ إلا أن نقيب الأشراف بمكة المكرمة السيد إسحاق أفندي قد استأجر المنزل المذكور من ناظر الوقف، ثم تحيَّل على الناظر بعد الاستئجار، مشيراً إليه أن أمير مكة المكرمة سوف يستولي على المنزل المذكور، قائلاً له: أعطني الحجج [أي صكوك تمليك] وسوف أعطيها له [أي لأمير مكة المكرمة] فصدقه الناظر وقدمها إليه. حيث توجها سوياً إلى مجلس القاضي. فكتب حجة حسب رغبته [أي النقيب]. وأرسلوا تلك الحجة بشهادة مزورين إلى إستانبول، مدعين فيها أن المنزل المذكور محلول [أي مفروغ منه]. والغرض من ذلك تسجيله باسمه بدون أي وجه حق. وهو الآن بصدد الاستيلاء على المنزل كله، ومباشر لتبديله عن الرسم [المخطط] الأولي، داعياً إن دعواه ثابتة. وبناءً على ذلك، فإننا في حالة يرثى لها. والمرجو من جنابكم الكريم تحويل الموضوع إلى الشرع الشريف الأنوري؛ بحيث ينظر فيه بحضور دولة والي جدة ودولة سيادة أمير مكة المكرمة والقاضي والمفتي، وكذلك بحضور العلماء؛

---

(١) تاريخ هذه الوثيقة ١٠ رجب ١٢٦٩هـ. الأرشيف العثماني، تصنيف ٨٨/٥ .A.DVN

حتى يتحقق الحق. وإنني إذ أرفع هذا المعروض إلى مقامكم بصدق وإخلاص، لأطلب الاستماع لصرختي. والأمر والفرمان لحضرة من له اللطف والإحسان.

محسوبكم الداعي من مجاوري مكة المكرمة

ومن طلاب العلم

الوثيقة الرابعة[1]: الراتب المخصص لمدرس بالمدرسة الداودية بمكة المكرمة.

مذكرة سامية

بناءً على أن الراتب الشهري لحسن أفندي الداغستاني، المدرس بالمدرسة الداودية بمكة المكرمة، مئة قرش، ومجموعه السنوي ألف ومئتا قرش، [وبما أن ذلك لا يكفيه لتغطية ديونه] ، فقد صدر الأمر السلطاني بتقديم مبلغ سبعة آلاف وخمسمائة قرش، عطية سنية من جناب السلطان. وقد أحيل الموضوع إلى نظارة الأوقاف الهمايونية، فجرت مذاكرته. وتجدون بطيه المحضر الذي أعدّ بهذا الخصوص من مجلس والا [الأحكام العدلية]؛ بغية اطلاع جناب السلطان عليه. وسوف يتم تنفيذ أمره الكريم على النحو الذي يصدر.

الوثيقة الخامسة[2] : تخصيص غرفة لأحد طلبة العلم الشرعي بمكة المكرمة.

إلى والي جدة جناب علي باشا

بناءً على طلب محمود أفندي آل داغستاني، من خدم الحرم الشريف ومن طلاب العلم، تخصيص غرفة مناسبة له من مدرسة والدة السلطان التي تبنى في مكة المكرمة الآن، وبناءً على التوصية الممنوحة له من ناظر الأوقاف الهمايوني دولة الباشا، فالمرجو القيام بما يقتضي في هذا الصدد.

(١) تاريخ هذه الوثيقة ١٢٧٤هـ. الأرشيف العثماني، تصنيف١١/٨٩ .A.AMD

(٢) تاريخ هذه الوثيقة الأول من رجب ١٢٧٧هـ. الأرشيف العثماني، تصنيف ٤٤٨/٥٦ .A.MKT.UM

الوثيقة السادسة(١): تأثر الكتب في مكتبة الحرم الشريف بالسيل ومياه الأمطار.

إلى الإمارة الجليلة وولاية الحجاز الجليلة

غرة ربيع الأول ٢٩٠ [١هـ]

رقم الأوراق ٢١

بناءً على الإرادة السنية التي تقضي بترميم رخام المطاف للكعبة المعظمة التي هي باب المغفرة، وكذلك ترميم بعض قباب الحرم الشريف والجدران والأعمدة وسائر المحلات، وتجديدها، وإحكام مجاري السيل، وكيفية القيام بإضافة الأماكن التي تطلب إلحاقها بالحرم الشريف بموجب القرار الصادر في هذا الصدد، ولأجل القيام بالترميمات المذكورة والمدة التي يتقرر فيها تنفيذ العمل، والمصروفات التي تكلفها عملية الترميم المذكورة، فقد سبق أن جرى الكشف اللازم عليها، وإرسال التقرير الخاص بها من إمارة مكة المكرمة وولايتكم الجليلة في ١٩ شوال ٨٧ [١٢هـ] وفي التقرير الذي قدمه حافظ الكتب في مكتبة الحرم الشريف السيد محمد أفندي، ذكر أنه على الرغم من أن نقل هذه المكتبة إلى داخل المدرسة التي يقطن فيها موظفو الحكومة الشرعية كان قد تقرر من قبل؛ إلا أنه بسبب عدم نقلها حتى اليوم، فقد تأثرت الكتب بالسيل ومياه الأمطار، وباتت في حالة سيئة؛ مشيراً إلى أنه لا يمكن تركها على هذه الحال. وبما أنه قد طلب وأكد على ضرورة اتخاذ اللازم في هذا الصدد، فإن استمرار الوضع على هذه الحال غير خال من أضرار، وإلحاق الأذى بالكتب، ولا سيما الكتب التي سبق شراؤها لمكتبة الحرم الشريف وتم إرسالها، وكذلك الكتب التي يعتزم جناب الخليفة شراءها وإرسالها للمكتبة المذكورة. وبناءً على أن هذا الوضع سوف يؤثر على تلف الكتب، فلا يجوز ذلك. ومن هنا فالمرجو إبلاغنا

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف٤٩/٥٥٥ .A.MKT.MHM

بما تم عمله فيما سبق ذكره من أعمال. فإن لم يكن قد تم شيء حتى الآن، فما هي الخطة العملية للقيام بتلك الترميمات، بحيث يتم تقسيم العمل على السنوات، فينجز في كل سنة قسم منه على النحو الذي صدر فيه القرار. كما أن الرواية التي وصلت إلينا أفادت أن نقل المكتبة لم يكن مناسباً إلى المحل المذكور على الرغم من تقريره. والحقيقة أنه بناءً على الحاجة الماسة، فإن نقلها إلى محل آخر أمر ضروري. فهل يناسب نقل المكتبة إلى المقر الذي يقطن فيه موظفو الشرعية [أي العاملون في المحكمة كما يبدو] ، فإن كان ذلك متصوراً، فهل يمكن هدم المكتبة وتسوية أرضها ثم بناء مكتبة جديدة على المحل القديم، فإذا كان ذلك متصوراً، فكم تكلف المصروفات لبناء مكتبة توضع فيها الكتب على هيئة لائقة بها؟ فإن لم يكن ذلك مناسباً فما المكان الذي تنصحون اتخاذه مكاناً مناسباً للمكتبة؟ وكم يكلف ذلك؟ فالمرجو إجراء تصور مفصل في ذلك، وإبلاغنا بالنتيجة سريعاً. وإلا فإن لم يكن هناك سبب يمنع من نقل المكتبة، فالمرجو البدء على الفور بنقل المكتبة وعلى جناح السرعة.

الوثيقة السابعة[1]: تعيين بواب للمكتبة المجيدية بمكة المكرمة.

[الرقم] ٢٤٤

بشأن تعيين بواب للمكتبة التي تفضل بإنشائها الغازي عبد المجيد خان في مكة المكرمة، وللقيام كذلك بجلب الماء العذب من المواسير التي مدَّت بجوار المكتبة، وتخصيص راتب شهري له من وقف [السلطان عبد المجيد خان] ، وقدره مئة وخمسون قرشاً، بموجب الطلب الذي تقدم به حافظ الكتب خليل أفندي، حيث تم النظر فيه وإحالته إلى دائرة المابين الهمايوني الجليلة، التي أعدت مذكرة بهذا الخصوص؛ للقيام بإجراء اللازم فيه. وقد أرسلت المذكرة المذكورة إلى النظارة الجليلة في الثالث من ذي القعدة ٣٠٤ [١هـ] برقم أحد عشر. ولدى الاستعلام من ولاية

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف٨٩/٥٢٩٧ I.SD.

الحجاز الجليلة ومديرية مكة المكرمة، أفيد في الجواب الوارد منهما أنه على الرغم من وجود مخزن صغير للماء يحوي ماسورة في داخل المكتبة المذكورة؛ إلا أن الماء يتم جلبه من لدن حفظة الكتب حيناً، ومن أصحاب الخير الذين يدفعون المال لجلبه من خلال السقاة حيناً آخر. كما أفيد كذلك أن جلب الماء من ماسورة عين زبيدة في موقع سوق الليل [من خلال تمديد المواسير] إلى المكتبة المذكورة يكلف مبلغ تسعة عشر ألفاً ومئة وكذا قرشاً. وبناءً على ذلك فقد أحيل الموضوع إلى مجلس إدارة الوقف [المذكور]، التي أفادت أن وضعها المالي في الوقت الراهن لا يساعد على دفع هذا المبلغ من المال. ولذلك فإن تحويل المبلغ المذكور من واردات أوقاف السلطان مصطفى خان [في] لاله لي، أو من واردات أوقاف السلطان سليمان خان، للقيام بتمديد المواسير إلى المكتبة المذكورة ممكن. وكذلك توفير مبلغ مئة وخمسين قرشاً راتباً شهرياً لبواب يتم تعيينه للمكتبة المذكورة. وبناءً على ذلك فقد طُلب عرض الموضوع وإصدار إذن فيه. والأمر والفرمان لحضرة من له اللطف والإحسان.

٢١ ربيع الأول ١٣٠٥ [هـ] .. ٢٤ تشرين الثاني ١٣٠٣ [رومي]

ناظر الوقف

(ختم) السيد منصور زاده..

لقد تمت في الدائرة الداخلية قراءة هذا التقرير المحال من نظارة الأوقاف الهمايوني إلى مجلس شورى الدولة. والحقيقة أن جلب الماء من مواسير عين زبيدة في مركز سوق الليل إلى مخزن المواسير المنتشرة حول المكتبة التي بناها السلطان عبد المجيد خان في مكة المكرمة مناسب جداً. وإذا لزم عرض ذلك المشروع في مناقصة نظامية، فإن عملية [تمديد المواسير لجلب] المياه تحتاج إلى نوع من الخبرة. ونظراً لعدم وجود من يشارك في تلك المناقصة، فلا بأس بقيام مديرية مكة المكرمة بعملية تمديد الماء العذب، بشرط الإشراف المباشر من مجلس إدارة الولاية أولاً،

وعلى ألا تتجاوز المصروفات المبلغ المذكور؛ بل على العكس من ذلك العمل على القيام بهذا المشروع بأقل كلفة ممكنة، على أن تصرف تلك المصروفات من واردات أوقاف السلطان سليمان خان والسلطان مصطفى خان الثالث. كما صدرت الموافقة على إنهاء معاملة [أي] تعيين بواب للمكتبة المذكورة براتب شهري وقدره مئة وخمسون قرشاً. والأمر والفرمان لحضرة من له اللطف والإحسان.

١٣ ربيع الآخر ٣٠٥ [١ هـ] .. ١٦ كانون الأول ٣٠٣ [١ رومي]

(ختم) مجلس شورى الدولة (وأختام) أعضاء [المجلس]

الوثيقة التاسعة(١): تخصيص بعض الأموال للمدرسة الصولتية بمكة المكرمة.

غرة شعبان ٣٠٨ [١ هـ]

بناءً على الطلب المرسل بالبرقية بشأن وقف وتخصيص توزيع الخبز العزيز والرز [المطبوخ] ، صباحاً ومساءً، على المدرسة التي بناها الشيخ رحمة الله أفندي [الهندي] في مكة المكرمة، وكذلك منح الرواتب لناظر المدرسة محمد سعيد، والمدرسين: الشيخ حضرت نور، والشيخ عبد السبحان، وعبد الله، والبواب محمود أفندي، ونظراً لما يتطلب من إسعاف هذا الطلب في وقت قصير، وإجراء بحثه بعد أن تم رفعه إلى جناب السلطان، [فلابد من الإجابة على الأسئلة الآتية] : كم عدد القاطنين في [داخل] المدرسة المذكورة، وكم عدد المداومين من خارجها؟ وكم زنة الخبز الذي يتم توزيعه على الفقراء من العمائر [المباني] الخيرية؟ وكم المبلغ المناسب راتباً يتم دفعه للأفندي المشار إليه مع صاحبيه؟ وهل يمكن تخصيص كمية كافية من الرز من العمائر الخيرية لسكان المدرسة المذكورة بشكل يومي؟ وبناءً على تلك الأسئلة فقد أرسلت ولاية الحجاز خطاباً جوابياً بتاريخ ٢٥ جمادى الآخرة ٣٠٨ [١ هـ] ،

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف٣٣/٥ .Y.EE

ذكرت فيه أن عدد المدرسين والخدم والساكنين في الرباط الملحق بها أربعون شخصاً، وأن عدد المداومين من الخارج في المدرسة - وكلهم أطفال - لا يتجاوز خمسين شخصاً. وتقديم الطعام من عمارة خاصكي سلطان الخيرية الواقعة في مكة المكرمة إلى المدرسة وسكان رباطها، مغاير لشرط الواقف. والحقيقة أن المقدار الذي يتم توزيعه لا يكفي لأولئك أصلاً. أما الراتب المناسب تخصيصه لناظر المدرسة محمد سعيد أفندي، وهو ابن أخ [الشيخ] رحمة الله أفندي، فهو ثلاثمائة قرش، وللشيخ نور وعبد السبحان وعبد الله أفندي لكل واحد منهم مئتا قرش، وللبواب محمود أفندي مئة وخمسون قرشاً.

ولدى مداولة الرأي في الموضوع مع مستشار محكمة التفتيش ومتولي الوقف الهمايوني حسن أفندي، فقد تقرر بفضل الله ثم فضل جناب الخليفة توزيع خمسين درهماً من الخبز على سكان المدرسة والرباط في الصباح والمساء، مع توزيع الرز باللحم والحمص، حيث صدر الأمر بتخصيص عشر أواقٍ من الرز وأوقيتين من اللحم وثلاث أواقٍ من السمن، واثنتي عشرة أوقية من الحمص مع ثمانين عدداً من الخبز. وقد خصص مبلغ مئة وعشرة قروش يومياً؛ لتوفير المواد المذكورة على وجه التقريب. ومجموعها يبلغ في السنة أربعين ألفاً ومئتين وستين قرشاً. أما الرواتب المذكورة، فيبلغ مجموعها شهرياً ألفاً وخمسين قرشاً، وسنوياً اثني عشر ألفاً وستمائة قرش. وإذا قُدّم مبلغ مئة وأربعين قرشاً سنوياً للمصروفات المتفرقة، فيبلغ ثلاثة وخمسين ألف قرش. حيث وُجد أن تلك المبالغ كافية لتغطية المصروفات المذكورة.

وتوجد مخصصات من خزينة الأوقاف والمالية للمجاورين والمحتاجين في البلدتين الطيبتين [الحرمين الشريفين]. وإذا وقع شاغر فيها، فإنها تخصص من جديد للمجاورين والمحتاجين فيهما. ولذلك فإذا وقع فيها شاغر، فالمرجو تخصيص المبلغ المقدر للأساتذة المذكورين. وإذا توفي أحد أصحاب الرواتب، فيخصص لمن حل

محله [أي من الأساتذة المذكورين]. وإذا صدرت الموافقة على ذلك، فإنه سيتم تنزيل مبلغ اثني عشر ألفاً وستمائة قرش من المبلغ المحرر بعاليه، فيبقى مبلغ أربعين ألفاً وأربعمائة قرش، وهو المصروف السنوي [للمدرسة]، يتم تخصيصه من الوقف السلطاني. وسواء بهذا النحو أو بنحو آخر يتم القيام بمقتضيات الأمر؛ إلا أنه مع ما ذكر فإنه بالنظر لعدم كفاية واردات الأوقاف السلطانية للإيفاء بالمصروفات المذكورة، فالأمر منوط بما يراه جناب الخليفة. وقد تم بطيه تقديم المذكرات التي أعدت بهذا الخصوص.

الخاتمة :

على الرغم من أن الوثائق التي عرضت في هذا المقال المقتضب، تحمل معلومات بسيطة عن الحياة العلمية بمكة المكرمة، فإن كل واحدة منها ومن خلال تلك المعلومات اليسيرة تدل على أمر يتعلق بالأوضاع العلمية في مكة المكرمة، وتدل دلالة واضحة على جانب من جوانب التعليم الشرعي والأوقاف والمكتبات بمكة المكرمة، حتى لو كان ذلك مقتضباً.

كما توضح تلك الوثائق جانباً من الإجراءات الرسمية في البيروقراطية العثمانية المتبعة في ذلك العهد. وعلى الرغم من أن الحكم العثماني كان مركزياً، تدار شؤون البلاد من العاصمة إستانبول، فإن السبب الأساس في كل الموضوعات المعروضة في هذا المقال والتي جرت المراسلة بشأنها بين مكة المكرمة والباب العالي، هو توفير الجانب المالي لتلك المدارس والمكتبات والعاملين فيها، ليس فقط من ميزانية الدولة العثمانية، وإنما لكون الأوقاف التي وقفت من أصحابها كانت في إستانبول أو الأناضول. وهو الأمر الذي تطلب الحصول على موافقة الباب العالي أو نظارة الأوقاف في تسيير شؤون المدارس والمكتبات الواقعة في مكة المكرمة.